

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٠٥٤٧ لسنة ٢٠١١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
بنظام السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني ;
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بتعيين أقسام مساحية يسرى عليها
نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : القليوبية والدقهلية
وكفر الشيخ والشرقية والغربية والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج اعتباراً من ٢٠٠١/١٠/٣١ ;
وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٨٦٠ لسنة ٢٠٠٠ بقبول استثمارات التسوية
المقصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العيني في الأقسام المساحية
بمحافظات : القليوبية والدقهلية وكفر الشيخ والشرقية والغربية والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج
ال الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٠٠٠ لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار ;
وعلى قرارات وزير العدل أرقام ٥٦٦٠ ، ٢٠٠١ ، ٥١٥٣ لسنة ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣
، ٥٩٠٠ لسنة ٦٢٩٢ ، ٢٠٠٣ ، ٨٨٢٨ ، ٢٠٠٤ لسنة ٨٢٤٠ ، ٢٠٠٥
٢٠١٠ لسنة ٩٤١٣ ، ٢٠٠٧ ، ١٢٨٣٣ ، ٢٠٠٩ لسنة ١٠٧٤٣ ، ٢٠٠٨
بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظتي أسيوط وسوهاج
ال الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٠٠٠ ;
وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠١١/١٠/٢٣ :

قرار:**(المادة الأولى)**

يُؤجل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام الساحبة بمحافظة أسيوط الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٠٠٠ من ٢٠١١/١٠/٣١ إلى ٢٠١٢/١٠/٣١

(المادة الثانية)

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العيني في الأقسام الساحبة بالمحافظة المحددة بالمادة السابقة لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار.

(المادة الثالثة)

على رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق تنفيذ هذا القرار.

صدر في ٢٠١١/١٠/٢٧

وزير العدل

المستشار / محمد عبد العزيز الجندي